ورقة سياسية

تأثير الأزمة الأوكرانية على لبنان
-القمح والنفط-

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 28 شباط / فبراير 2022

تأثير الأزمة الأوكرانية على لبنان

-النفط والقمح-

26 شباط 2022

المقدمة

شكلّت تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية أحد أبرز التحديات العالمية، والشرق الأوسطية على الصعد كافة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولبنان كبلد مستورد من الدرجة الأولى تأثر بطبيعة الحال من تداعيات هذه الحرب، فروسيا وأوكرانيا هما المصدران الأساسيان للبنان من القمح، ولمجموعة من السلع الأساسية مثل مشتقات النفط والخشب والزيوت وبعض المنتجات النباتية. فإن حجم التبادل التجاري بين لبنان وروسيا يبلغ 527 مليون دولار، غالبيتها مواد نفطية وقمح. أما حجم التبادل التجاري بين لبنان وأوكرانيا، فيبلغ 272 مليون دولار؛ أبرزها القمح والزيوت والخشب.

في هذه الورقة نستعرض لكم أسباب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على نفط وقمح لبنان، والتحديات التي سيواجهها لبنان جراء هذه الأزمة.

اولًا: أسباب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على نفط وقمح لبنان

تتصل تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية على النشاط التجاري انطلاقاً من البحر الأسود بتأثيرها على أسعار السلع المتداولة في البورصات العالمية كالنفط والقمح والذرة ومنتجات العلف بالإضافة الى تعثرها في تصدير هذه المنتجات الى الخارج وخصوصًا منتج القمح الموجود في الشرق الأوكراني، منطقة الحرب. هذه الحرب ضرّت الاقتصاد العالمي وتأثرت بها أغلب الدول الأجنبية والعربية التي تستورد من روسيا وأوكرانيا ومنها لبنان.

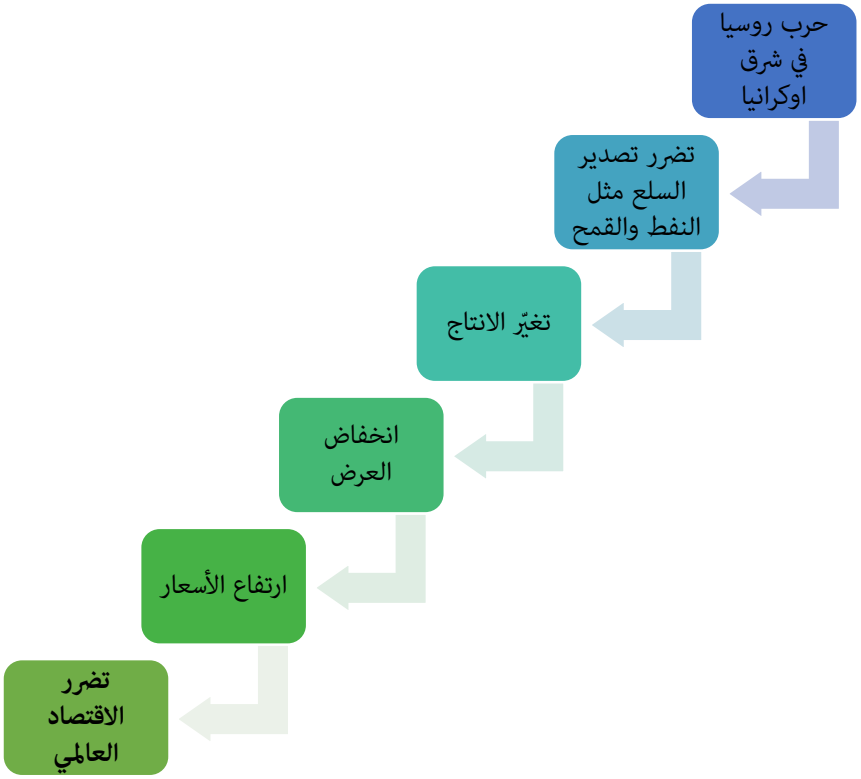

النفط في لبنان

يتوقع أن تزداد أسعار المشتقات النفطية في السوق المحلية من بنزين ومازوت وغاز، في الأسابيع الثلاثة المقبلة، بزيادة أسبوعية أو حتى نصف أسبوعية تبلغ 15 ألف ليرة لكل صفيحة. سبب الزيادة، كما هو واضح، الارتفاع في الأسعار العالمية التي قفزت بسبب التطورات العسكرية الجارية بين روسيا وأوكرانيا حالياً.

فقد قفزت أسعار النفط إلى ما فوق 104 دولارات للبرميل الواحد، وانعكس هذا الأمر على المشتقات النفطية، فارتفع سعر طن البنزين من 900 دولار إلى 960 دولاراً، كما سجّل سعر المازوت ارتفاعاً مماثلاً. لكن هذه الزيادات ليست نهائية بعد، والأسعار مرشحة لمزيد من الارتفاع، إذ إن السيناريو الذي يُحتسب على أساسه ارتفاع السعر في السوق المحلية هو أن التسعير يتضمن متوسط الأسعار العالمية في الأسابيع الأربعة الأخيرة، وبالتالي فإن تحقق كامل الزيادة يتطلب في الحدّ الأدنى أربعة أسابيع، علماً بأنه خلال هذه الفترة قد تتغير الأسعار نحو الارتفاع أو الانخفاض وتؤثّر على المتوسط الذي يحتسب على أساسه السعر للمستهلك في لبنان.

القمح في لبنان

للقمح سلعة استراتيجية ولا تقاس فقط بكمية الدولارات التي ستنفقها لشراء مخزون، بل بمدى كفاية هذا المخزون للاستهلاك. والقمح الأوكراني أو الروسي لا يأتي فقط إلى لبنان، بل يذهب إلى غالبية دول حوض شرق المتوسط، وبالتالي فإن انعكاس الطلب على هذه السلعة سينعكس ارتفاعاً إضافياً في الأسعار ومزاحمة للحصول على الكميات.

ويعتمد لبنان بشكل أساسي على تلبية احتياجاته من القمح من أوكرانيا، ويتوقع ألا تكفي الكمية الموجودة لأكثر من شهر واحد ما استدعى بدء المباحثات مع دول أخرى لتأمين البديل. وتأتي مشكلة استيراد القمح لتفاقم الأزمة في لبنان التي نتجت عن تدمير صوامع القمح الرئيسية في انفجار مرفأ بيروت عام 2020، ومنذ ذلك الحين لا تملك البلاد سعة كافية لتخزين إمدادات تزيد على شهر واحد، إضافة إلى الأزمة المالية وتحديداً "أزمة الدولار" التي أدت إلى رفع سعر ربطة الخبز أضعافاً.

التحديات:

في حال استمرت الحرب وقتاً طويلاً قد يصبح من الصعب الحصول على القمح من كل بلدان البحر الأسود بحيث لا يبقى امام لبنان إلا الولايات المتحدة، حيث أن تكلفة هذا الخيار لجهة سعر القمح أو لجهة تكلفة نقله، ستكون أكبر وستنعكس بلا شك على رغيف الخبز في لبنان. وتحتاج شحنة القمح من أوكرانيا للوصول إلى لبنان نحو سبعة أيام بينما من أميركا ستتطلب ما لا يقل عن 25 يوماً.

ما يفاقم المشكلة أكثر هي العقوبات التي سيفرضها الأميركيون والأوروبيون على روسيا!!!

بعد انتهاء الأعمال العسكرية ستؤدي إلى مشاكل إضافية في شراء الكميات وتسديد ثمنها، والبحث عن مصادر توريد جديدة، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار سيبقى لفترة أطول بعد انتهاء الأعمال العسكرية. المشكلة ستكون مضاعفة في لبنان. فارتفاع أسعار النفط يعني ضغطاً إضافياً على الدولار، سواء الطلب من السوق الحرّة أو التمويل بواسطة الدولارات المتوافرة لدى مصرف لبنان من مخزون الاحتياطات بالعملات الأجنبية. هذا الأمر يؤدي إلى استنزاف إضافي للدولارات، وضغط إضافي على سعر الصرف. والمشكلة لن تكون فقط في هذا الأمر، إذ إن وجود السلع سيكون رهناً بمدى قدرة لبنان على تأمين مصادر بديلة من روسيا وأوكرانيا، ولا سيما للسلع الأساسية. في كل الأحوال، أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة المخاوف من الأعمال العسكرية إلى ارتفاع كلفة النقل والشحن والتأمين وسائر الأكلاف المرتبطة بها، وبالتالي سنشهد ارتفاعاً في أسعار السلع التي ليس لها بديل منتج محلياً.

ومن ناحية أخرى سيتأثر لبنان من هذه العقوبات بموضوع العقد الموقَّع لتأهيل مصفاة طرابلس مع الجانب الروسي، فإذا تم وضع شركة روسنفت على لائحة العقوبات سيتعذر تأهيل هذه المصفاة، كما ستتعذر الشركات الروسية في التقديم لدورة التراخيص الثانية في يونيو (حزيران) المقبل لاستثمار الغاز والنفط في بلوكات لبنان.